العربيد: الحكومة حددت عودة الصالونات ولم تحدد مصير الطلبة

رأى النائب فراج العربيد أنه «لا يلام نواب الأمة إذا قاموا بتفعيل أدواتهم الدستورية ضد بعض الوزراء في هذه الحكومة التي يعول عليها الشعب الكويتي كثيرا، لاسيما في ظل هذه الأزمة الصحية العالمية، أما أن يثبت العكس في تصرفاتها فهو يجب أن يثير انتباه الشعب قبل النواب».

وتساءل العربيد: «هل من المعقول رغم مرور ثلاثة أشهر على الجائحة، تقوم الحكومة بالمهم وتهمل الأهم، فحين كثفت جهودها لاحتواء الوباء أشدنا بها، لكن أن تتجاهل تحديد مصير نصف المجتمع عددا وهم الطلبة فهذا أمر غير مقبول وغير معقول أيضا».

وقال العربيد: «مضى الآن ثلاثة أشهر ولم يستطع وزير التربية أخذ القرار من زميله وزير الصحة»، مستغربا أن «الحكومة اهتمت حتى بالحلاقين والصالونات وحددت عودتهم، لكنها وبكل أسف لم تحدد مصير فلذات أكبادنا، وذلك ليس له سوى معنى واحد إما أن يكون الطلبة غير مهمين لها، أو تنتظر تجار المدارس يحصلون مستحقات من يدرس بالخاص».

فراج العربيد

المدلج يقترح إطلاق اسم المرحوم سالم مسعود على أحد شوارع «المطلاع»

قال عضو المجلس البلدي حمد المدلج، إن الكويت فقدت اليوم "أمس" اللواء الركن سالم مسعود سرور، أحد أبطال معركة الجسور والمقاومة الكويتية عام 1990، معربا عن خالص العزاء والمواساة لأسرته الكريمة وللشعب الكويتي.

وأضاف: «تخليدا لواقعة معركة الجسور ولأبطالها سأتقدم باقتراح لتسمية أحد مناطق مدينة المطلاع باسم "الجسور" وتسمية شارعها الرئيسي باسم اللواء سالم مسعود سرور..فهؤلاء الأبطال هم تاريخنا ورموزنا وقدوات شبابنا».

حمد المدلج

تتمات

البنوك الكويتية

والتحويلات إلى الخارج، وتوفير النقد من خلال مكائن السحب الآلي.

في هذا السياق أكد بنك الكويت الوطني حرصه على تلبية احتياجات عملائه وتوفير كل الخدمات المصرفية لهم في ظل الظروف الصحية الطارئة الحالية، حيث يعاود البنك افتتاح أبوابه للعملاء، من خلال 19 فرعا منتشرة في كل المحافظات، بما يضمن تقديم الخدمات إلى كل عملاء البنك، بالتزامن مع اتباع إرشادات السلامة الصادرة عن الجهات المعنية من قياس درجة الحرارة وارتداء الكمامات والقفازات الطبية، وتطبيق كل قواعد التباعد الاجتماعي حرصا على سلامة العملاء والموظفين.

وأوضح البنك الوطني أنه يقدم خدماته طبقا للقرار الصادر عن مجلس الوزراء، واتباعا لكل توجيهات بنك الكويت المركزي واتحاد المصارف الكويتية، وذلك من خلال 19 فرعا، والتي تبدأ العمل من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 1 ظهرا، علما أن بعض هذه الفروع مخصصة فقط لخدمة العملاء الأفراد وهي: الدعية، الشامية، صباح السالم، الأندلس، سعد العبدالله، سلوى، كيفان، السرة، مبارك الكبير، الرحاب والهدية. أما الفروع المخصصة لخدمة العملاء الأفراد وعملاء الخدمات المصرفية للشركات فهي: عبدالله الأحمد «الفرع الرئيسي سابقا»، سيتما السالمية، السلام مول- السالمية، أحمد الجابر، الأحمدي، شرق، الغزالي، وصبحان.

أضاف: يواصل بنك الكويت الوطني تقديم خدماته في كل الظروف، وذلك من خلال قنواته الإلكترونية المتنوعة، وفي مقدمتها خدمة الوطني عبر الإنترنت وخدمة الوطني عبر الموبايل.

وتعليقا على إعادة فتح بعض الفروع قال مدير إدارة الفروع المحلية في «الوطني» علي الملا: «نحرص في بنك الكويت الوطني على تلبية احتياجات عملائنا في كل الظروف، واليوم نعاود فتح 19 فرعا، لنعمل جنبا إلى جنب مع القنوات الإلكترونية لتوفير الخدمات المصرفية المتميزة لعملائنا مع الالتزام بتطبيق كل إرشادات الجهات المعنية واتخاذ كل التدابير الوقائية لضمان سلامة العملاء والموظفين».

أضاف الملا: «لم نكتف بتوفير الخدمات المصرفية وتلبية احتياجات عملائنا فقط خلال هذه الظروف الاستثنائية التي نمر بها عن طريق قنواتنا الإلكترونية على مدار الساعة، ولكن حرصنا أيضا على إضافة المزيد من التعديلات إلى هذه القنوات، لضمان سرعة وسهولة توفير الخدمات التي يحصل عليها العملاء». وأكد الملا سعي البنك لإثراء التجربة المصرفية التي يحصل عليها العملاء حتى أثناء الحظر الكلي، حيث قدم لهم فرعا متنقلا، وبالتالي بات أول من يقدم هذه الخدمة في الكويت، وقد عمد البنك بالوصول إلى منازل العملاء ومساعدتهم على إتمام العديد من المعاملات المصرفية من خلال هذا الفرع المتنقل.

واختتم الملا قائلا: «نتمنى انتهاء الأزمة الصحية قريبا، لنعاود خدمة عملائنا في كل فروعنا المنتشرة في كل أنحاء البلاد، كما ندعو الله عز وجل أن يحفظ الجميع». ويقدم بنك الكويت الوطني خدماته المصرفية أيضا عبر أجهزة الوطني للسحب الآلي والإيداع النقدي المتوفرة في كل أنحاء الكويت وذلك من خلال 327 جهاز سحب آلي من ضمنها أكثر من 100 جهاز إيداع نقدي. أيضا يمكن التواصل مع البنك من خلال قنواته المختلفة مثل خدمة التواصل مع الوطني على 1801801 أو خدمة الوطني عبر WhatsApp على الرقم ذاته، أو حتى من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك، إذ تتم الإجابة على جميع الاستفسارات.

من جهته أعلن بنك الخليج عن إعادة افتتاح مجموعة من فروعه بعد انتهاء فترة حظر التجول الكلي، بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، ابتداء من أمس، يستقبل بنك الخليج عملاءه من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 1 ظهرا، يوميا باستثناء الجمعة والسبت.

وأشار البنك إلى أنه يعمل بنسبة تشغيل تبلغ 25%، في 16 فرعا منتشرة في أنحاء الكويت، وهي كالتالي: شرق (شارع أحمد الجابر)، السالمية (جمعية السالمية)، صباح السالم، الجهراء (جمعية الجهراء)، الجهراء (بجانب المخبز الآلي)، الزهراء، الرقة، الغزالي، العدان، الصباحية، القيروان، الشعب، بيان، الجابرية (معاملات الأفراد فقط)، العديلية (معاملات الأفراد فقط)، الفرع الرئيسي (معاملات الشركات فقط). كما تعمل أيضا أجهزة الصرف التفاعلي ITM لخدمة العملاء في فروع: السلام، الشعب، الجابرية، العدان، الفرع الرئيسي، الفحيحيل (مجمع إلكترونيات الغانم)، وذلك من الساعة 8:30 صباحا وحتى 3:30 مساء. وحول ذلك، قال مساعد المدير العام للخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج، باسل الأسد «مع انتهاء فترة حظر التجول الكلي، يسعدنا أن نعاود استقبال العملاء في فروعنا وتقديم جميع الخدمات المصرفية الضرورية بلا شك لتدوير عجلة الاقتصاد، ولتتمكن القطاعات التجارية الأخرى في البلاد من مزاولة أعمالها بشكل أيسر. نعمل حاليا بنسبة تشغيل تبلغ 25%، حسب الاشتراطات التي وضعها مجلس الوزراء في خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية، حفاظا على صحة موظفينا وعملائنا وسلامتهم في الوقت نفسه. كما نستعد لزيادة هذه النسبة تدريجيا في المراحل القادمة».

وشدد على أن بنك الخليج يحرص على تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية في مختلف الفروع، حيث يتم تعقيم الفروع بشكل منتظم، وقياس حرارة العملاء قبل الدخول، والحرص على التباعد الجسدي، إضافة إلى الالتزام بارتداء القفازات والكمام.

36 جمعية

الحقائق والتعايش معها سيؤدي بالضرورة لفشل التعليم، فالعودة للدراسة بعد انتهاء وباء كورونا أصبح أمرا غير قابل للتطبيق، وهو ما يلقي بالمسؤولية كاملة على مجلس الوزراء لإتخاذ قرار يلزم وزارة التربية وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، البدء فورا بالاستعدادات اللازمة لإستكمال العام.

أضاف البيان: إن تشغيل منصات التعليم عن بعد وإرساء قواعد التباعد الإجتماعي، يحقق إعادة الحياة الدراسية بشكل آمن لأداء بعض المحاضرات والواجبات المدرسية الكترونيا، إضافة لحضور الطلبة لأغلب الفصول الدراسية التي تتطلب ذلك ومنها المختبرات، وبالأخص حضور الاختبارات النهائية كأحد أهم أدوات قياس مستوى التحصيل العلمي كي لا يتسرب الفشل الدراسي من خلال التعليم عن بعد.

واختتم البيان بالقول: إن الجمعيات وهي توجه رسالتها لمجلس الوزراء الموقر لإتخاذ تدابير سريعة لإنقاذ التعليم، لتؤكد رفضها القاطع لأي محاولات من شأنها إنهاء العام الدراسي، لما يعتري ذلك من ضياع لحقوق الطلبة في التحصيل العلمي، ومن إرتكاب خطيئة فادحه بنجاح غير المستحقين.

وقال بايدن كنت أتمنى على الرئيس أن يفتح الإنجيل لأنه لو فعل لتعلم معنى عبارة «أحبوا بعضكم»

ترامب

وفرضت ولايات عدة حظر التجوال مع تواصل الاحتجاجات وأعمال العنف والاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين الغاضبين.

وأعلنت مدينة نيويورك حظرا للتجوال حتى الخامسة صباحا بينما مددت العاصمة واشنطن حظر التجوال يومين آخرين.

وجاءت تهديدات ترامب بعد ساعات من إعلان التقرير الرسمي لتشريح جثة فلويد والذي أكد أن الوفاة «جريمة قتل».

وأشار التقرير النهائي إلى أن الوفاة جاءت «نتيجة توقف عضلة القلب أثناء عملية الاعتقال والضغط على العنق أثناء تقييده».

وأجرى التشريح الرسمي للجثة بناء على عريضة اتهام بحق الضابط شوفين بارتكاب جريمة من الدرجة الثالثة وهي «قتل» جورج فلويد.

وألقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بيانا في حديقة البيت الأبيض مساء الاثنين، بينما يمكن سماع أصوات المحتجين والاشتباكات مع قوات الأمن بالقرب من البيت الأبيض في العاصمة واشنطن.

ووصف ترامب أعمال النهب والتخريب التي تزامنت مع الاحتجاجات بأنها «عار» وتعهد بالقضاء عليها.

وقال: «سأرسل المزيد والمزيد من الجنود المدججين بالأسلحة، قوات عسكرية ورجال إنفاذ القانون لوقف العنف والشغب والتخريب».

ودعا ترامب حكام الولايات إلى نشر قوات الحرس الوطني للسيطرة على الشوارع. يذكر أن نحو 16 ألف من قوات الحرس الوطني منتشرة في أنحاء البلاد لمواجهة الاحتجاجات.

وحذر قائلا: «إذا رفضت أي مدينة أو ولاية اتخاذ أي اجراءات حاسمة سأقوم بنشر الجيش الأمريكي لحل المشكلة سريعا».

ووجه ترامب رسالة إلى من وصفهم بـ«منظمي الأعمال الإرهابية بأنهم سيواجهون عقوبات جنائية».

من جهته زار نائب الرئيس الأمريكي السابق، جو بايدن، والمرشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي، موقع التظاهرات في ولاية ديلاوير الأمريكية، احتجاجا على مقتل مواطن من ذوي البشرة السمراء، على يد شرطي في ولاية مينيسوتا.

ودعا بايدن، خلال مؤتمر صحفي له، ترامب إلى تزويد حكام الولايات بالموارد اللازمة للتعامل الصحيح مع أية مشكلات.

وأعرب عن رفضه استخدام الشرطة العنف أو الإفراط في استخدام القوة ضد المحتجين، مؤكدا ضرورة وجود قوات أمن مجتمعية حقيقية تتصرف بشكل صحيح، ودعا الكونجرس إلى التصرف والعمل على سن قوانين لإصلاح النظام الشرطي.

حماد يطالب

قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦».

وأكد حماد أنه بهذا التعديل تمت حماية المواطنين الكويتيين من تخفيض رواتبهم ومنحهم إجازة مفتوحة، وألا يطبق مشروع القانون المذكور على المواطنين الكويتيين بل على الأجانب فقط.

وقال: «جهزنا التقرير على هذا الأساس وكنا بانتظار وصول المشروع الأصل، لأن ما وصل للجنة الصحية هي المسودة فقط لأن الحكومة كانت مستعجلة عليه، وأي شيء في صالح التجار تكون الحكومة مستعجلة عليه»، مضيفا: «لكن نتفاجأ الآن بأن اصل المشروع وصل للمجلس وأحيل للجنة المالية، ونعتقد ان هذا الأمر حصل بالخطأ لأن موضوع العمل من اختصاص اللجنة الصحية».

وطالب حماد لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بإحالة مشروع القانون الى اللجنة الصحية لأنها صاحبة الاختصاص.

عبد الله

وطالب عبد الله الحكومة بأن تكف عن اتخاذ القرارات وتقديم المشاريع الارتجالية، وتقديم المشاريع بقوانين ما انزل الله بها من سلطان.

أضاف «انه منذ بدء جائحة كورونا ونحن حريصون جدا على عدم عرقلة وارباك عمل الحكومة وابنائنا وبناتنا المتواجدين في الصفوف الامامية».

واوضح ان هناك ثلاثة مراحل مررنا وسنمر بها وهي ما قبل جائحة كورونا واثناء الجائحة وما بعدها، وكلنا حريصون على ادارة الازمة اثناء وقوع الجائحة.

وطالب الحكومة بضرورة مراجعة سلوكها واجراءاتها، خاصة واننا كنواب لا نريد ان نربكها ونربك العاملين في الصفوف الاولى او نعطل اعمالهم او نحبط من همتهم.

واستغرب عبدالله تقديم الحكومة لمشروع قانون تحت مسمى معالجة الاثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد على سوق العمل، متسائلا ماذا عن الكوارث الأخرى وما هو اساس هذا القانون المكون من ماده واحدة.

وأشار إلى أن تلك المادة تقول انه يجوز للوزير المختص الموافقة لأصحاب العمل بسبب الاجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا والتي تترتب على ذلك توقف النشاط كليا او جزئيا ان تمنح العمالة التي لديهم اجازة خاصة باجر مخفض لا يقل عن الحد الادنى للاجور وذلك خلال المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف النشاط.

واوضح ان هذه المادة تتيح لصاحب العمل تخفيض راتب الموظف او انهاء خدماته بحجة جائحة كورونا.

وتساءل عن الموقف بالنسبة للموظفين الكويتيين فهل يجوز ان نستغل هذه الجائحة لنضع رقاب الشباب الكويتي الذي حاولنا تشجيعهم منذ سنوات عديدة للعمل في القطاع الخاص بإعطاء ورقة بيضاء لصاحب العمل لتخفيض رواتبهم او تسريحهم من العمل؟

ووجه عبد الله رسالة إلى الحكومة بضرورة الكف عن اتخاذ الاجراءات الارتجالية التي لا يعرفون عواقبها وتبعاتها، مشددا على ضرورة ان تكون العواقب والتبعات مدروسة بعناية.

وأكد ان اي قرار سيتم اتخاذه الان سيتم دفع ثمنه ما بعد ازمة كورونا بشكل غير طيب وغير محمود.

كورونا

الوزارة أعلنت أمس تسجيل 887 اصابة جديدة بفيروس كورونا «كوفيد 19».. و 6 حالات وفاة إثر اصابتها بالفيروس ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 226.

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي إن جميع الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها منها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن أسباب العدوى وفحص المخالطين لهم.

وأوضح السند أن حالات الاصابة الـ887 السابقة تضمنت «314 حالة لمواطنين كويتيين» و«201 حالة لمقيمين من الجنسية الهندية» و«115 حالة لمقيمين من الجنسية المصرية» و«96 حالة لمقيمين من الجنسية البنغلاديشية» وبقية الحالات من جنسيات أخرى.

وأضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاؤوا بواقع «300 حالة بمنطقة الفروانية الصحية» و«216 حالة بمنطقة الأحمدي الصحية» و«173 حالة بمنطقة الجهراء الصحية» و«117 حالة بمنطقة حولي الصحية» و«81 حالة بمنطقة العاصمة الصحية».

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس فقد ذكر السند أنها جاءت على النحو التالي: «76 حالة في منطقة جليب الشيوخ» و«74 حالة في منطقة الفروانية» و«42 حالة في منطقة خيطان» و«39 حالة في منطقة العبدلي» و«38 حالة في منطقة المنقف» و«36 حالة في منطقة الواحة».

وفيما يخص آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة 187 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بالفيروس وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 14142 حالة.

وحول مراكز الحجر الصحي المؤسسي فقد بلغ مجموع من انهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية عدد 499 شخصا وذلك بعد القيام بكافة الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغت 3325 مسحة مشيرا إلى أن مجموع عدد الفحوصات بلغ 300351 ألف فحص.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين الى مداومة الأخذ بكافة سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الارشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت الوزارة أعلنت أمس شفاء 1382 حالة من المصابين بفيروس كورونا «كوفيد 19» ليرتفع بذلك عدد الحالات التي تعافت وتماثلت للشفاء في البلاد إلى 14281 حالة.

وقالت الوزارة في بيان لـ «كونا» إن التحاليل والفحوص المخبرية والإشعاعية أثبتت شفاء تلك الحالات مبينة انه سيتم نقلها إلى الجناح التأهيلي في المستشفى المخصص لاستقبال المصابين بالفيروس تمهيدا لخروجها من المستشفى خلال اليومين المقبلين.

على صعيد منفصل أكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة الدوائية والغذائية بوزارة الصحة الدكتور عبدالله البدر أمس أن مستحضر «ميتفورمين» لعلاج مرضى السكر المستخدم في الكويت آمن مشيرا إلى استمرار الوزارة بصرفه للمرضى حسب النظم واللوائح المتبعة. وقال البدر لـ«كونا» إن الشركات المصنعة لمستحضرات «ميتفورمين» التي خاطبتها منظمة الغذاء والدواء الأمريكية مؤخرا لسحب منتجاتها لاحتوائها على نسبة أعلى من المسموح به من مادة «ان دي ام اي» غير مسجلة بإدارة تسجيل ومراقبة الأدوية الطبية والنباتية ولم يتم تداولها في الكويت.

وأوضح البدر أن المستحضرات الدوائية التي تحتوي على مادة «ميتفورمين» المرخص بتداولها في الكويت آمنة موصيا الممارسين الصحيين باستمرار وصفها حسب النظم واللوائح المتبعة وعدم توقف المرضى عن استخدامها إلا باستشارة الطبيب المعالج.

وأفاد أن المستحضرات المسجلة لم يثبت احتوائها على نسب أعلى من الحد المسموح به من هذه المادة التي من المحتمل أن تكون مسرطنة في حال التعرض لها بكميات أكبر من الحد المسموح به ولفترات طويلة.

وأضاف أن ادارة مراقبة الأدوية تقوم بمتابعة حثيثة منذ ديسمبر الماضي لتقييم جميع المستحضرات الدوائية التي تحتوي على مادة «ميتفورمين» المسجلة في الوزارة وذلك للتحقق من نسب المادة المذكورة لضمان جودتها وسلامتها.

الدقباسي

على ما سواهما في الجلسة المقبلة.

وقال الدقباسي إن الطلب يقضي بأن يقدم القانونين على ما عداهما من أعمال عند استئناف جلسات المجلس، لتقديم شيء للمجتمع الكويتي وخاصة أرباب الأسر من المتقاعدين ويسهم بتخفيف الأعباء عليهم، آملا من أعضاء مجلس الأمة الموافقة على هذا الطلب، وأن يحوز على الإجماع وتوافق حكومي عليه، خاصة وأنه تم إقرار القانونين في مداولتهما الأولى.

وأوضح أنه بإقرار هذين القانونين سيكون المجلس قد قدم إنجازا كبيرا يخدم المجتمع الكويتي ويسهم في تحقيق العدالة للمتقاعدين التي كانت أقساط التأمينات من خلال الاستبدال مجحفة في حقهم والتي توافقت عليه الحكومة والمجلس في وقت سابق.

وأكد الدقباسي على حاجة المجتمع بحاجة لمثل هذه التشريعات المنصفة والعادلة والتي لا تسهم في هدر أموال الدولة، بل تسهم في تخفيف العبء عن المتقاعدين وهذا أفضل بكثير من تأجيل أقساط التأمينات.

واعتبر أن تأجيل الأقساط لم يحل المشكلة التي تكمن في الفوائد التي تفرضها التأمينات، وأيضا في القسط الكبير الذي يرهق المتقاعدين، مؤكدا أن هذين الاقتراحين بحاجة إلى الدعم والتوافق الحكومي النيابي الذي سيكون له أثر إيجابي على المتقاعدين اقتصاديا واجتماعيا.

السودان

التي تضمنت تفصيلا للمبادرة التي تبناها السودان أخيرا، إنها تمثلت في الاتصالات التي أجراها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك مع نظيريه في مصر وإثيوبيا، وقادت إلى الموافقة على استئناف المفاوضات على مستوى وزراء الري.

واجتمع رئيس الوزراء السوداني بكل من رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، كل على حدة، واتفق معهما على تكليف وزراء الري في البلدان الثلاثة بالترتيب لاستئناف التفاوض في واشنطن، والذي ترعاه وزارة الخزانة الأميركية.

وطالبت رسالة الخارجية السودانية مجلس الأمن بـ«تشجيع كل الأطراف على الامتناع عن القيام بأي إجراءات أحادية قد تؤثر على السلم والأمن الإقليميين والدوليين».

وبحسب بيان للوزارة، فقد طلبت أسماء محمد عبد الله من مجلس الأمن دعم جهود الخرطوم، الهادفة إلى «استئناف التفاوض بحسن نية، وصولا إلى اتفاق شامل ومرض لكل الأطراف».

وأكدت الرسالة موقف السودان المبدئي «الذي التزم به طوال جولات المفاوضات، والقائم على التفاوض بحسن نية».

وحاولت الدبلوماسية السودانية، في الأسابيع الماضية، تقريب المواقف بين القاهرة وأديس أبابا، عقب رفض الأخيرة التوقيع على مسودة اتفاق أعدتها واشنطن حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة. وعلى الرغم من توسطه بين إثيوبيا ومصر، يؤكد السودان أنه طرف أصيل في موضوع سد النهضة، ولا ينتهي دوره بتقريب المسافات بين الدولتين، كما يؤكد أنه لا يقترح بدء مفاوضات جديدة، إنما استئناف المفاوضات السابقة من حيث انتهت في فبراير الماضي.

وكانت مصر قد أرسلت، مطلع الشهر الماضي، خطابا لمجلس الأمن، لاتخاذ ما يلزم لاستئناف مفاوضات ملء وتشغيل السد، وتضمن وصف الخطر الاستراتيجي الذي قد تشهده المنطقة جراء الممارسات الإثيوبية بأنه «تطور محتمل»، وهو التحرك الذي يستحيل أن يصاحبه -بحسب مراقبين- تحضير لتحرك عسكري مصري سيكون بالتأكيد غير مرغوب من القوى العظمى وغير مرحب به في المنظومة الأممية.

ليبيا

نشرته على الإنترنت، إنها رحبت بخطة استئناف المحادثات التي تستند إلى اجتماعات ما يطلق عليه «5 + 5» التي شملت خمسة مسؤولين بارزين من كل طرف.

وشنت قوات شرق ليبيا «الجيش الوطني الليبي» بقيادة خليفة حفتر، هجوما في أبريل 2019 لانتزاع السيطرة على العاصمة طرابلس، مقر حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا.

واستعادت حكومة الوفاق الوطني بدعم تركي في الأسابيع الماضية العديد من المناطق في شمال شرق البلاد، وأغلب معاقلها في العاصمة. لكن الجيش الوطني الليبي، المدعوم من الإمارات وروسيا ومصر، قال إنه استعاد السيطرة على بعض الأراضي يوم الاثنين.

وتم بالفعل الاتفاق مرتين خلال هذا العام على وقف لإطلاق النار لكن القصف والقتال استمرا. واستقال غسان سلامة مبعوث الأمم المتحدة لليبيا في مارس آذار ولم يتفق مجلس الأمن الدولي بعد على تعيين مبعوث جديد مما عقد جهود السلام بدرجة أكبر.

وزاد التدخل الأجنبي في ليبيا من مخاطر القتال مع تدفق أسلحة أكثر قوة من أي وقت مضى. وقالت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي إن روسيا نقلت 14 طائرة مقاتلة على الأقل لقاعدة تابعة للجيش الوطني الليبي في وسط البلاد.